

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على اتفاق المشروع الثالث للصندوق الاجتماعي للتنمية
بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وهيئة التنمية الدولية ،

الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩ / ٨ / ٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرار :**(مادة وحيدة)**

ووفق على اتفاق المشروع الثالث للصندوق الاجتماعي للتنمية بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وهيئة التنمية الدولية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩ / ٨ / ٩
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٤٢٠ هـ

(المافق ١٦ يناير سنة ٢٠٠٠ م)

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢ ذي الحجة سنة ١٤٢٠ هـ
(المافق ٨ مارس سنة ٢٠٠٠ م) .

قرض تنمية رقم ٣٢٣ - مصر

اتفاق مشروع**المشروع الثالث للصندوق الاجتماعي للتنمية****بين هيئة التنمية الدولية****والصندوق الاجتماعي للتنمية** **بتاريخ ١٩٩٩ / ٨ / ٩**

إتفاق بتاريخ ١٩٩٩ / ٨ / ٩ بين هيئة التنمية الدولية (الهيئة) والصندوق الاجتماعي للتنمية .

حيث إن :

(أ) بموجب اتفاق قرض التنمية في ذات التاريخ المذكور هنا بين جمهورية مصر العربية (المقترض) والهيئة ، قد وافقت الهيئة على أن تقرض المقترض مبلغاً بعملات مختلفة يعادل ٣٦,٩٠٠,٠٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة (ستة وثلاثون مليونا وتسعمائة ألف وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة) بالأحكام والشروط الواردة في اتفاق قرض التنمية ، ولكن بشرط أن يوافق الصندوق الاجتماعي تجاه الهيئة على التعهد بتلك الالتزامات الواردة في هذا الاتفاق .

(ب) بموجب اتفاقية قرض فرعى (اتفاقية القرض الفرعى) يتم إبرامها بين المقترض والصندوق الاجتماعي للتنمية ، يتم إتاحة حصيلة قرض التنمية المقدم بموجب اتفاق قرض التنمية إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية بالأحكام والشروط الواردة باتفاقية القرض الفرعى المذكورة ، و

حيث إن الصندوق الاجتماعي للتنمية - أخذ في الاعتبار إبرام الهيئة لاتفاق قرض التنمية مع المقرض - قد وافق على التعهد بالالتزامات الواردة في هذا الاتفاق .
لذا يوافق الطرفان على ما يلى :

(المادة الأولى)

تعريف

بند (١-١) :

ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك ، يكون للمصطلحات المتعددة الوارد تعريفها في اتفاق قرض التنمية وفي الشروط العامة (كما تم تحديدها) ذات المعانى الموضحة قرین كل منها ويكون للمصطلحات الإضافية التالية المعانى التالية :

(أ) "إرشادات التشغيل" تعنى إرشادات الصندوق الاجتماعي للتنمية - المتفق عليها مع الهيئة - لتنفيذ المشروع على النحو الذي قد يتم تعديله من وقت لآخر بموافقة الهيئة .

(ب) "خطة الإدارة البيئية" تعنى خطة العمل المتفق عليها مع الهيئة لتخفيض الأثر البيئي العكسي المحتمل الذي ينتج عن تنفيذ المشروعات الفرعية على النحو الذي قد يتم تعديله من وقت لآخر بموافقة الهيئة ، و

(ج) "وحدة البيئة والتنمية" تعنى الوحدة المسئولة في الصندوق الاجتماعي للتنمية عن المراقبة والإشراف على تنفيذ خطة الإدارة البيئية .

(المادة الثانية)

تنفيذ المشروع ، إدارة وعمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية

بند (١-٢) :

(أ) يعلن الصندوق الاجتماعي للتنمية التزامه بأهداف المشروع كما وردت بالجدول رقم (٢) من اتفاق قرض التنمية ، ولهذا الغرض يقوم الصندوق الاجتماعي بتنفيذ المشروع وإدارة عملياته وشئونه بما يتمشى مع المستويات المالية والبيئية والأساليب السليمة و باستخدام إدارة ذات كفاءة وخبرة وبما يتمشى مع الأدلة التشريعية وبيان السياسة للصندوق .

(ب) دون تقييد لنصوص الفقرة (أ) من هذا البند ، ومالم تتفق الهيئة والصندوق الاجتماعي على خلاف ذلك ، يقوم الصندوق الاجتماعي بتنفيذ المشروع طبقاً لبرنامج التنفيذ المنصوص عليه في الجدول (١) من هذا الاتفاق .

بند (٢ - ٢) :

ما لم تتوافق الهيئة على خلاف ذلك ، يتم توريد السلع والأعمال والخدمات الاستشارية اللازمة للمشروع والتي تقول من حصيلة قرض التنمية طبقاً لنصوص الجدول (٢) من هذا الاتفاق .

بند (٣ - ٢) :

(أ) يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ الالتزامات الواردة بالبند (٣ - ٩) ، (٩ - ٤) ، (٩ - ٥) ، (٦ - ٩) ، (٧ - ٩) ، (٨ - ٩) من المادة التاسعة من الشروط العامة (الخاصة بالتأمين واستخدام السلع والخدمات والمخطط والمداول والسجلات والتقارير والصيانة وحيازة الأرض) بالنسبة لاتفاق المشروع .

(ب) بدون تقييد لنصوص الفقرة (أ) من هذا البند يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بما يلى :

١ - إعداد - على أساس إرشادات مقبولة للهيئة - خطة يتم تصميمها لضمان استمرار تحقيق أهداف المشروع ، وموافقة الهيئة بها في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ الإقبال أو أي تاريخ آخر لاحق حسبما يتم الاتفاق عليه لهذا الغرض بين الهيئة والصندوق الاجتماعي للتنمية .

٢ - إعطاء الهيئة فرصة معقولة لتبادل وجهات النظر مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بشأن الخطة المذكورة .

بند (٤ - ٢) :

يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بالوفاء بكافة التزاماته بالطريقة الواجبة طبقاً لاتفاقية القرض الفرعى ، فيما عدا ما قد توافق عليه الهيئة خلافاً لذلك ، لا يتخذ الصندوق الاجتماعي أو يوافق على اتخاذ أي إجراء قد يؤثر بالتحويل أو التعديل أو الإعفاء أو التنازل عن اتفاقية القرض الفرعى أو أي من نصوصها .

(٥-٢) بند :

(أ) يتبادل الصندوق الاجتماعي للتنمية - بناء على طلب الهيئة - وجهات النظر بشأن التقدم في تنفيذ المشروع والوفاء بالتزاماته طبقاً لهذا الاتفاق واتفاقية القرض الفرعى وغيرها من الأمور المتعلقة بأغراض قرض التنمية.

(ب) يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية باختصار الهيئة فوراً بأى حدث قد يتدخل أو يهدد بالتدخل فى تقدم المشروع أو تحقيق أغراض قرض التنمية أو وفاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتزاماته طبقاً لهذا الاتفاق واتفاقية القرض الفرعى .

(المادة الثالثة)

أحكام مالية وأحكام أخرى

(١-٣) :

(أ) ينشئ الصندوق الاجتماعي ويحتفظ بعد ذلك طول الوقت بنظام إدارة مالية يتضمن سجلات وحسابات ، ويقوم بإعداد قوائم مالية كل ذلك وفقاً للأساليب المحاسبية المطبقة بانتظام تكون مقبولة للهيئة ومناسبة لعكس عملياته وموقه المالى وتسجيل العمليات والموارد والمصروفات كل على حدة الخاصة وال المتعلقة بتنفيذ المشروع .

(ب) يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بما يلى :

١ - أن يكون لدى الصندوق سجلاته وحساباته وقوائمه المالية (ميزانيات وقوائم الدخل والمصروفات والقوائم الخاصة بها) والسجلات والحسابات للحساب الخاص عن كل سنة مالية يتم مراجعة حساباتها ، وفقاً لمبادئ المراجعة السليمة والمطبقة بواسطة مراجعين مستقلين مقبولين للهيئة .

٢ - موافاة الهيئة في أسرع وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز بأى حال ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية بما يلى :

- (أ) نسخ معتمدة من قوائمه المالية المشار إليها في الفقرة (أ)
أعلاه عن تلك السنة كما تمت مراجعتها على النحو المذكور .
- (ب) الرأي في تلك القوائم وتقرير هذه المراجعة للمراجعين المذكورين بالمضمون
والتفصيل الذي تطلبه الهيئة في حدود المعقول .
- ٣ - موافاة الهيئة بالمعلومات الأخرى بخصوص السجلات والحسابات والقوائم المالية
وكذا المراجعة والمراجعين الخواصين بها كما تطلبتها الهيئة من وقت آخر في حدود المعقول .

بند (٢ - ٣) :

- (أ) بدون تقييد لنصوص البند (١ - ٣) من هذا الاتفاق ، يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بوضع خطة عمل محددة زمنياً مقبولة للهيئة لتنمية نظام الإدارة المالية المشار إليه في الفقرة (أ) من البند (١ - ٣) وذلك في موعد غايته ٣١ مايو ٢٠٠٠ أو أي تاريخ لاحق توافق عليه الهيئة وذلك حتى يستطيع الصندوق الاجتماعي للتنمية إعداد تقرير ربع سنوي عن إدارة المشروع (تقرير إدارة المشروع) مقبول للهيئة ، كلاماً :
- ١ - (أ) يوضح المصادر الفعلية وطلبات الأموال الازمة للمشروع ويكون كلاماً تجميعياً وعن الفترة التي يغطيها التقرير المذكور ، والمصادر والطلبات المتوقعة للأموال الازمة للمشروع عن مدة ستة أشهر التالية على الفترة التي يغطيها التقرير .
- (ب) يوضح المصروفات المملوكة من حصيلة قرض التنمية خلال الفترة التي يغطيها التقرير المذكور والمصروفات المقترض تمويلها من حصيلة قرض التنمية خلال ستة أشهر التالية على الفترة التي يغطيها التقرير كل على حدة .
- ٢ - (أ) يقدم وصفاً للتقدم المادي في تنفيذ المشروع كلاماً تجميعياً وعن الفترة التي يغطيها التقرير المذكور .

(ب) يشرح الاختلافات بين الفعلى والمستهدف للتنفيذ السابق التنبؤ به .

٣ - يوضح موقف التوريد طبقاً للمشروع والمصروفات طبقاً للعقود الممولة من حصيلة قرض التنمية في تاريخ نهاية المدة التي يغطيها التقرير المذكور .

(ب) وعقب استكمال خطة العمل المشار إليها في الفقرة (أ) من هذا البند يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بإعداد - طبقاً لإرشادات مقبولة من الهيئة - موافاة الهيئة في موعد غايته ٥٤ يوماً بعد نهاية كل ربع سنة ميلادية بتقرير إدارة المشروع عن هذه الفترة .

(المادة الرابعة)

تاريخ النفاذ والإنهاء والإلغاء والإيقاف

بند (٤-١):

يصبح هذا الاتفاق نافذاً وساري المفعول في التاريخ الذي يصبح فيه اتفاق قرض التنمية نافذاً .

بند (٤-٢):

(أ) ينتهي هذا الاتفاق وكافة التزامات الهيئة والصندوق الاجتماعي للتنمية في نطاقه في أي التاريخين التاليين أيهما أقرب :

١ - التاريخ الذي ينتهي فيه اتفاق قرض التنمية .

٢ - تاريخ بعد مرور ٢٠ عاماً من تاريخ هذا الاتفاق .

(ب) وإذا انتهى اتفاق قرض التنمية قبل التاريخ المحدد بالفقرة (أ) (٢) من هذا البند ، تخطر الهيئة الصندوق الاجتماعي بهذا الحدث فوراً .

بند (٤-٣):

تستمر كافة أحكام هذا الاتفاق بكامل القوة والفاعلية بغض النظر عن أي إلغاء أو إيقاف طبقاً للشروط العامة .

(المادة الخامسة)

أحكام متنوعة

بند (١-٥) :

أى إخطار أو طلب يكون مطلوبًا أو مسموحًا بشقديمه أو إجرائه طبقاً لهذا الاتفاق وأى اتفاق بين الأطراف الملزمة بهذا الاتفاق يكون كتابة ، ويعتبر هذا الإخطار أو الطلب قد تم تقاديمه بالطريقة الواجبة أو إجرائه عندما يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق أو تلغرافيًا أو بالتلكس أو بالراديو إلى الطرف المطلوب أو المسنون بتقاديمه إليه في عنوان هذا الطرف المحدد فيما بعد أو في أى عنوان آخر يحدده هذا الطرف عن طريق إخطار يرسله إلى الطرف الذي يقدم هذا الإخطار أو الطلب والعناوين التي تحددت هي : بالنسبة لهيئة التنمية الدولية :

International Development Association

1818 H. Street, N.W.

Washington D. C. 20433

United States of America

العنوان البرقى :

INDEVAS

Washington D. C.

التلكس :

248423 (MCI)

or

64145 (MCI)

بالنسبة للصندوق الاجتماعي للتنمية :

الصندوق الاجتماعي للتنمية

شارع حسين حجازى - القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس :

(202) 3550628

بند (٤-٥) :

أى إجراء يكون مطلوبًا أو مسموحًا باتخاذه ، وأى مستند يكون مطلوبًا أو مسموحًا بتوقيعه بموجب هذا الاتفاق نيابة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية أو بواسطة الصندوق الاجتماعي نيابة عن المفترض طبقاً لاتفاق قرض التنمية ، يمكن أن يتخذ أو ينفذ بواسطة السيد أمين عام الصندوق الاجتماعي أو بواسطة الشخص أو الأشخاص الذين يعينهم الأمين العام للصندوق الاجتماعي كتابة ، ويوافق الصندوق الاجتماعي الهيئة بدليل كافٍ عن سلطة ونموذج التوقيع المعتمد لكل شخص من هؤلاء الأشخاص .

بند (٣-٥) :

يجوز توقيع هذا الاتفاق من عدة نسخ تعتبر كل منها أصلًا وتعتبر جميع النسخ في جملتها وثيقة واحدة .

واشهاداً على ما تقدم قام طرفا هذا الاتفاق من خلال ممثليهما المفوضين قانوناً بالتوقيع على هذا الاتفاق باسميهما في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية في اليوم والسنة المدونين آنفاً .

الصندوق الاجتماعي للتنمية

حسين الجمال

الممثل المفوض

هيئة التنمية الدولية

خالد إكرام

عن نائب الرئيس الإقليمي

للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جدول (١)

برنامج التنفيذ

تطبق أحكام هذا الجدول لأغراض البند ٢ - ١ (ب) من هذا الاتفاق :

١ - يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ ما يلى :

(أ) الاحتفاظ بترتيبات مرضية للهيئة ، للتنسيق والإشراف العام على تنفيذ المشروع .

(ب) تعيين مستشارين بمؤهلات وشروط مرجعية مرضية للهيئة لمساعدة في تنفيذ المشروع .

(ج) التأكد من أن المنح الفرعية طبقاً للمشروع ستتم وفقاً للمتطلبات والتفاصيل الأخرى الواردة في إرشادات التشغيل .

(د) مراجعة إرشادات التشغيل مع الهيئة على فترات حسبما تطلب الهيئة أو الصندوق الاجتماعي للتنمية ، واستناداً إلى تلك المراجعات ، يتم تحديد إرشادات على النحو الذي يتم الانساق عليه بين الهيئة والصندوق الاجتماعي للتنمية .

٢ - يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بإدارة عمليات طبقاً لخطة الإدارة البيئية تتضمن :

١ - تطوير عملية الحماية البيئية المطبقة على كل مكونات المشروعات الفرعية لتحديد الآثار المحتملة للمشروع الفرعى على البيئة واتخاذ إجراءات تخفيفها .

٢ - إعداد وتنفيذ خطط لتخفيف الأثر البيئي العكسي للمشروع الفرعى ، والرقابة بالتشاور الكامل مع المستفيدين حسبما يكون ملائماً لتحديد فاعلية والخطوط الزمنية لهذه التدخلات .

٣ - القيام بأنشطة لبناء القدرة والتدريب بهدف إلى تحسين الوعي البيئي بين موظفى المشروع وموظفى المنظمات التنفيذية والمستفيدين .

٤ - الاحتفاظ بوحدة تنمية بيئية مزودة بموظفين لعرض ومراجعة ورقابة كافة المجالات البيئية للمشروعات الفرعية .

٣ - يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ ما يلى :

(أ) الاحتفاظ بإجراءات ملائمة لتمكين الصندوق الاجتماعي - بصفة مستمرة ووفقاً لمؤشرات متفق عليها مع الهيئة - من رقابة وتقييم تنفيذ المشروع وكل مشروع فرعى وتحقيق أهدافهما .

(ب) إعداد طبقاً لشروط مرجعية مرضية للهيئة ، وموافقة الهيئة بما يلى :

١ - تقرير متكملاً بنتائج أنشطة الرقابة والتقييم المؤداة طبقاً للفقرة الفرعية (أ) أعلاه عن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المشروع خلال فترة ١٢ شهراً السابقة على تاريخ التقرير وذلك قبل ٣١ مارس من كل عام .

٢ - إعداد تقرير نصف المدة متكملاً بالبيانات وأسلوبات الأخرى المتضمنة في التقارير التي يتم إعدادها طبقاً للفقرة الفرعية ب (أ) أعلاه ، عن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المشروع خلال الفترة السابقة على تاريخ التقرير والبدء في الإجراءات التي أوصى بها التقرير للتأكد من كفاءة تنفيذ المشروع خلال

الفترة التالية لهذا التاريخ وذلك في / أو حوالي ٣٠ يونيو ٢٠٠١

(ج) مراجعة مع الهيئة كل تقرير ، واتخاذ - بعد ذلك - كافة الإجراءات الالزمة للتأكد من كفاءة تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه استناداً إلى نتائج وتجهيزات هذا التقرير وآراء الهيئة في هذا الشأن .

جدول رقم (٢)**التوريد والخدمات الاستشارية****البند الأول - توريد السلع والأعمال :****الجزء (أ) - عام :**

يتم توريد السلع والأعمال طبقاً لنصوص البند (١) من "الدليل الإرشادي للتوريد في إطار قروض البنك الدولي وقروض التنمية لهيئة التنمية الدولية" والذي نشره البنك في يناير ١٩٩٥ والذي تم تعديله في يناير وأغسطس ١٩٩٦ ، وسبتمبر ١٩٩٧ ويناير ١٩٩٩ ، "الدليل الإرشادي" والنصوص التالية للبند الأول من هذا الجدول حسبما يكون ملائماً .

الجزء (ب) - إجراءات التوريد :**١ - المناقصة التنافسية المحلية :**

فيما عدا ما هو وارد أدناه ، يتم توريد الأعمال والسلع بموجب عقود يتم ترسيتها طبقاً لنصوص الفقرتين (٣-٣) ، (٤-٣) من الدليل الإرشادي .

٢ - التسويق المحلي :

بالنسبة للسلع التي تقدر تكلفتها بما يعادل أقل من ١٠٠٠٠٠ دولار للعقد وحتى مبلغ إجمالي لا يتجاوز ما يعادل ٢٠٠٠٠٠ دولار ، يجوز توريدها بموجب عقود يتم ترسيتها على أساس إجراءات التسوق المحلي طبقاً لنصوص الفقرتين (٣-٣) ، (٤-٣) من الدليل الإرشادي .

٣ - مساهمة المجتمع :

بالنسبة للأعمال التي تقدر تكلفتها بما يعادل أقل من ٢٠٠٠٠ دولار للعقد يتم توريدها طبقاً لإجراءات مقبولة للهيئة .

٤- التوريد من وكالات الأمم المتحدة :

يجوز توريد السيارات وسلع الحاسب الآلى من :

The United Nations Inter - Agency Procurement Services Organization (IAPSO).

طبقاً لنصوص الفقرة (٩-٣) من الدليل الإرشادى .

الجزء (ج) مراجعة الهيئة لقرارات التوريد :**١- المراجعة المسبيقة :**

يتم تطبيق الإجراءات الواردة بالفقرتين (١)، (٢) من الملحق (١) للدليل الإرشادى بالنسبة لأول ثلاثة عقود لأعمال ولسلع ، وبعد ذلك كافة العقود للأعمال التى تقدر تكلفتها بما يعادل ٢٠٠، ٠٠٠ دولار أو أكثر ، وكافة العقود للسلع التى تقدر تكلفتها بما يعادل ١٠٠، ٠٠٠ دولار أو أكثر .

٢- المراجعة اللاحقة :

يتم تطبيق الإجراءات الواردة بالفقرة (٤) من الملحق (١) للدليل الإرشادى بالنسبة لكل عقد لا يخضع لنصوص الفقرة (٢) من هذا الجزء .

البند الثاني - تعيين الاستشاريين :**الجزء (أ) عام :**

يتم توريد خدمات الاستشاريين طبقاً لنصوص الواردة في المقدمة والبند الرابع من الدليل الإرشادى " اختيار وتعيين الاستشاريين من قبل المفترضين من البنك الدولى " الذى نشره البنك فى يناير ١٩٩٧ والذى تم تعديله فى سبتمبر ١٩٩٧ ويناير ١٩٩٩ (دليل الاستشاريين) ونصوص التالية للبند الثاني من هذا الجدول .

الجزء (ب) الاختيار على أساس النوعية والتكلفة :

فيما عدا ما هو وارد في الجزء (ج) من هذا البند يتم توريد خدمات الاستشاريين بوجوب عقود يتم ترسيتها طبقاً لنصوص البند الثاني من دليل استخدام الاستشاريين الفقرة (٣) من الملحق (١) به ونصوص الفقرات (١٣-٣) إلى (١٨-٣) منه والمطبقة على اختيار الاستشاريين على أساس النوعية والتكلفة .

الجزء (ج) إجراءات أخرى لاختيار الاستشاريين:**١- الاختيار على أساس النوعية:**

الخدمات طبقاً للمشروع والتي تقدر تكلفتها بما يعادل ٥٠٠٠٠٠ دولار للعقد أو أكثر يجوز توريدها بموجب عقود يتم ترتيبتها طبقاً لأحكام الفقرات (١-٣) إلى (٤-٣) من دليل استخدام الاستشاريين .

٢- الاختيار من مصدر واحد:

الخدمات طبقاً للمشروع والتي تقدر تكلفتها بما يعادل أقل من ٥٠٠٠٠٠ دولار للعقد يجوز - بموافقة مسبقة من الهيئة - توريدها طبقاً لنصوص الفقرات (٨-٣) إلى (١١-٣) من دليل استخدام الاستشاريين .

الجزء (د) مراجعة الهيئة لاختيار الاستشاريين:**١- خطة الاختيار:**

قبل إصدار أي دعوات للاستشاريين لتقديم طلبات أو مقترنات ، يتم موافاة الهيئة بالخطة المقترحة لاختيار الاستشاريين في إطار المشروع لمراجعتها والموافقة عليها طبقاً لنصوص الفقرة (١) من الملحق (١) من دليل استخدام الاستشاريين .

يتم اختيار كل خدمات الاستشاريين طبقاً لخطة الاختيار بعد موافقة الهيئة عليها ونصوص الفقرة (١) المذكورة .

٢- المراجعة المسبقة:

(أ) يتم تطبيق الإجراءات الواردة بالفقرات (١، ٢، ٥) من الملحق (١) من دليل استخدام الاستشاريين على أول ثلاثة عقود لخدمات .

(ب) يتم تطبيق الإجراءات الواردة بالفقرتين ١، ٢ « دون الفقرة الفرعية الثالثة من الفقرة ٢ (أ) » ، (٥) من الملحق (١) من دليل استخدام الاستشاريين على كل عقد لتعيين مكاتب استشارية تقدر تكلفته بما يعادل ١٠٠، ٠٠٠ دولار أو أكثر .

(ج) يتم تطبيق الإجراءات الواردة بالفقرتين (١، ٢) « دون الفقرة الثانية من الفقرة ٢ (أ) و (هـ) من الملحق (١) من دليل استخدام الاستشاريين على كل عقد لتعيين مكاتب استشارية تقدر تكلفته بما يعادل ٥٠٠٠ دولار أو أكثر ولكن بما يقل عما يعادل ١٠٠٠٠ دولار .

(د) فيما يتعلق بكل عقد لتعيين استشاريين أفراد تقدر تكلفته بما يعادل ٥٠٠٠ دولار أو أكثر يتم موافاة الهيئة بالمؤهلات والخبرات والشروط المرجعية وشروط تعيين الاستشاريين لراجعتها والموافقة عليها ويتم ترسية العقد فقط بعد الحصول على تلك الموافقة .

٣ - المراجعة اللاحقة :

يتم تطبيق الإجراءات الواردة بالفقرة (٤) من الملحق (١) من دليل استخدام الاستشاريين على كل عقد لا يخضع لأحكام الفقرة (٢) من هذا الجزء .

قرار وزير الخارجية

رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١١٦ بشأن الموافقة على اتفاق المشروع الثالث للصندوق الاجتماعي للتنمية بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وهيئة التنمية الدولية ، الموقعة في القاهرة

بتاريخ ١٩٩٩/٨/٩

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٨ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠١/٣/١١

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق المشروع الثالث للصندوق الاجتماعي للتنمية بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وهيئة التنمية الدولية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩ / ٨ / ٩

ويعمل به اعتبارا من ٢٠٠٠/١٢/٧

صدر بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٠

وزير الخارجية

أحمد ماهر السيد